

فلو قال كل ما تزوجت امرأة هي طالق تطلق بكل تزوج ولو بعد نزع  
 آخر وان قال كل ما دخلت فانت طالق لا تطلق بعد الثلث ونزع آخر  
 وزوال الملك لا يبطل اليمين والملاك شرط لوقوع الطلاق لا لخلال  
 اليمين فان وجد الشرط دونه انحلت اليمين ووقع الطلاق ولا انحلت ولا  
 يقع وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له الا اذا ارهنت وفي ما لا  
 يعلم لامنها القول لها في حق نفسها الا في حق غيرها فلو قال ان  
 حضرت فانت طالق فلا نية فقالت حضرت طلقت هي لا فلا نية  
 وكذا لو قال ان كنت تخمين عذاب الله فانت طالق وعبدى حرس  
 فقالت لحي طلقت ولا يعق ولا يقع في ان حضرت لم يستم للم ثلاثا  
 فاذا استمر وقع من استدايه ولو قال ان حضرت جيسة يقع اذا ظهرت  
 ولو قال ان ولدت ذكرا فانت طالق ولحقة وان ولدت انثى فانت طالق  
 ثنتين فولدتها ولم يبدل الاول نطق ولحقة قضا وثنتين تزوجها وتقتضى  
 العدة ولو علق بشرطين شرط للوقوع وجرد الملك عند آخرها وان وجد  
 او آخرها فيه وقع وان وجد اخرها الا فيه يقع ويبطل تخمين الثلاث  
 تغلبه فلو علقها بشرط ثم تزوجها قبل وجرد ثم تزوجها بعد التحليل  
 فوجد لا يقع بشئ ولو علق الثلث او العتق بالوطى لا يجب العدة باللبث  
 بعد لا يلاج ولا يصير به مرجعا في الرجعي ما لم ينزع ثم يزوج خلافا لاي  
 يوسف ولو قال ان كنتها عليا كوفي طالق فنكحها عليها في عتق البائن  
 لا تطلق وان وصل بقوله انت طالق قوله ان شاء الله وان لم يشاء الله

او

حد